ومراد هم الرهن بكون حكمه حكم الرهن او حكم البيع فاجاب ان ما اتفق
عليه فقها الحال في مثل ذلك مخالف للمنقول في المذهب وهو ان اللفظ
اذا وجد نفاذا في موضعه لا يكون كناية في غيره ولا شك انه اذا صدر بلفظ
البيع كان بيعا وان قصد الرهن وفاء بهذه القاعدة المهملة التي لا يخالفها
احد من الاصحاب رضي الله عنهم انتهى فاذا حكم حاكم بصحة الرهن المذكور كما
ذكر تحكمه غير صحيح لبنائه على غير الصحة ومخالفته للمذهب المنقول كما مر
فلا ينفذ ولا يعتمد بل هو كالعدم والله عز وجل اعلم مسيلة في رجل يستحق
على آخر دينا معلوما ورهن عليه به ارضا معلومة ثم استاجرها الدائن
من المديون مدة معلومة ثم بعد ذلك توفي المديون وخلف ورثة واراضي
اخرى فطلب المرتهن ورثة المديون بدينه وقال لا اريد هذه الارض
التي معي انما اريد ان ترهنوني ارضا اخرى غيرها وتسلم في الرهن
ورهن عليه بعض الورثة ارضا يملكها من دون سائر الورثة وليست
من التركة بالدين المذكور من غير اذن باقي الورثة ثم اجرها عليه فهل يصح
الرهن والاجارة امر لا ولو ان الوارث المذكور الذي رهن ارضه بدين
مورثه بسط على بعض الاراضي المتروكة بغير اذن باقي الورثة يزرعها
ويستغلها ويقول انا استغلها عوضا من اراضي المرهونة فهل له ذلك
ام لا ولو طلب باقي الورثة اجرة مثل حصصهم في الارض التي بسط
عليها مدة بسطه فهل لهم ذلك ام لا افتونا ماجورين اجاب
رحمه الله تعالى اذا رهن بعض الورثة ارضا يملكها كما ذكر صح رهن الارض
المذكوره بقدر ما يقابل حصته من التركه لانه الذي يلزمه كما هو صريح
شرح العباب لابن حجر ولا يصح بما سوى ذلك واما الاجارة فان اجر ارضه
على ما ذكر باجرة معلومة مستوفية الشروط صحت الاجارة وله بسط
الوارث المذكور بغير اذن بقية الورثة كما ذكر فبسطه المذكور غير
جايز له فاذا طلب باقي الورثة اجرة مثل حصصهم في الارض التي بسط
عليها مدة علمها اجيبوا الى ذلك والله عز وجل اعلم مسيلة
في رجل له ولد بالغ رشيد دين فلما طالبه صاحب الدين اشفق الولد عليه
ورهن به دون الدين ارضا له بغير وكالة من الولد ولا حوالة ولا ضمانة
بل تبرع بالرهن بغير صيغة صدرت منه ما الحكم الشرعي في ذلك
افتونا اثابكم الله عنه اجاب لا يصح الرهن المذكور والصورة

ما ذكر اما اذا كان بصيغة شرعية فيصح ولو كان بغير اذن من الولد ولا
وكالة ولا حوالة ولا ضمان فيما يظهر على الضمان عن الغير لكن لا يرجع بما يبيع
الرهن لعدم اذنه في ذلك له نظير الضمان كما اقتضى كلام الشيخين
وصرح به صاحب العباب رحمهم الله تعالى مسيلة فيما لو ان راهن النخلة
الارض ساقاه على غير المرتهن مدة معلومة الابتداء والانتهاء بتسعماية
سهم وتسعة وتسعين سهما للمساقي على اصلاح سهم واحد للمساقي منه
فاخذ العامل النخل ان اطلع النخل واقام عليه الى ان اثنى الثمر فهل
تصح المساقاة المذكورة ويكون للمساقي ما سمي له من السهام ام لا يصح
افتونا اجاب رحمه الله تعالى والله تعالى الموفق نعم تصح المساقاة اذا لم يحصل بها نقص
في قيمة النخل المرهون المذكور وان حصل النقص فيها بها لم يصح وحيث صحت
كان للمساقي ما سمي له من ما ذكر وان لم يصح كان له اجرة مثل عمله في النخل
المرهون المذكور كما يؤخذ حكم مساقاة ما ذكر من فتاوي العلامة المجد اليماني
رحمه الله تعالى والله اعلم مسيلة مطلق التصرف يملك ارضا معلومة يعرف احد
حديها الصديق المميز منها الجانب الاسفل والجزء الثاني يعرف بقسم احد
المميز من الجانب الاعلى فرهن قسم الصديق الذي ذكر لا من مطلق التصرف
رهنا صحيحا ورهن قسم احد المذكور اولا من مطلق التصرف رهنا صحيحا
فهل مرتهن قسم احد المذكور الى الحدود التي بين الحزين وغيرها وكلت مكتوبا
شرعيا عند قاض من القضاة في غير حضرة الراهن منه خمسة اسهم
من اصل ستة وقبضها وبعض ما ذكر قسم الصديق الذي رهنه الراهن
المذكور من المراة المذكورة اولا ما الحكم الشرعي في ذلك افتونا اجاب رحمه الله تعالى
ما لفظه الحكم الشرعي في ذلك ان القول قول الراهن فيما اقر به في ذلك بيمينه ويعمل به الان
بتقييم الذي ذكره وعرفه بمرتهن قسم احد بينه مقبولة شرعا خلافا وما اقر به اي الراهن
المذكور من ارهان الخمسة الاسهم كما ذكر فيعمل بها ويرجع على اقراره المجرد لانها تناقضه
عليه ولا تعارض لها بخلاف ما اذا اقامت المراة المرتهنة بقسم الصديق بينة بعد
ان اقر الراهن لها بذلك اولا فلا فان البينتين يتعارضان وقدمت المصدقة بقرار
المذكور لانه لم يزل ملكه فقبل قوله كما يؤخذ ذلك من العباب وشرحه لابن حجر رحمه الله
تعالى والله عز وجل اعلم مسيلة في امراة تملك بيتا لها مائتا نقد فاذنت لرجل ان يرهن
البيت المذكور دينارا رضا لها به وجهز بنته به ففعل فهل يكون ذلك قرضا على الاذنة
المذكورة بوثيقة البيت المذكور فاذا قام فصم ومائتا الاذنة فهل جهاز ها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)